

نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين

(دراسة تأصيلية تحليلية)

أحمد رياض محمود رداد

٤١٣٠٢٠٦

رسالة مقبولة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقضاء

بإشراف: د. ياسين محمد سفيان، د. إروان محمد صبري

كلية الشريعة والقانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (UISIM)

٢٠١٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار

إنني أقر وأعترف، أن هذا البحث من عملي وجهدي الشخصي، أما المقتطفات والاقتباسات فقد أشرت إلى
مصادر في أماكن البحث.

التاريخ: 19/2/2016

التوقيع: 

الأستاذ: أحمد رياض محمد رزاق

الترقيم الجامعي: ٤١٣٢٠٦

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

خلفيات الباحث

ولد الباحث أحمد رياض رداد فلسطيني الجنسية، في الثاني عشر من آب عام ١٩٨٣م، وحصل على شهادة البكالوريوس في التوبة الإسلامية من جامعة القدس المفتوحة في مدينة طولكرم/ فلسطين عام ٢٠١٠م، وعلى شهادة الماجستير في القانون من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)، كلية الشريعة والقانون عام ٢٠١٣م، ويكمل الباحث الآن دراسة الدكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)، في كلية الشريعة والقانون برنامج الشريعة والقضاء، ويحمل الرقم الجامعي (٤١٣٠٢٠٦).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً، الحمد لله على ما أنعم عليّ من فضله وكرمه ومنّته، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على خير خلق الله سيدنا محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحابه الكرام أجمعين.

أتقدم بخلص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني وأعاني ووقف إلى جانبي لإتمام رسالتي، وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة الدكتورة ياسمين محمد سفيان المشرفة الأولى على الرسالة، وكذلك أستاذي الفاضل الدكتور إروان محمد صيري المشرف الثاني على الرسالة، لما تفضلا به من الإشراف والمساعدة لإتمام هذه الرسالة، ولما بذلاه من جهد مبارك في تصحيفي وإرشادي ونصحي لما فيه الخير لي، والذي كان له الأثر الكبير في إتمام رسالتي بحمد الصورة فجزاهما الله كل خير وأنعم عليهما من فضله.

كما أتقدم بطلب الرضا من والدي العزيزين اللذين رباني صغيراً وعلماني صغيراً وكبيراً، حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما وبارك لهما، وأدخلهما ربي في رحمته في الدنيا والآخرة، وإلى قرة عيني ورفيقة دربي في السراء والضراء زوجتي العزيزة آياتة ربنا مثقال شديداً، التي وفقت لي جانبي خطوة بخطوة وتحملت المشاق من أجلي لإتمام هذه الرسالة، أنار الله طريقهما وسدّد عليّ الحقّ خطاهما.

وإلى إخوتي وأهلي وأحبائي وأصدقائي، لكم مني كل الشكر والتقدير والاحترام، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة العلوم الإسلامية الماليزية (USIM)، لجميع القائمين عليها من القيادات العلمية والإدارية وهيئاتها كافة، وإلى مركز الدراسات العليا والمشرفين عليه، وأخص بالذكر كلية الشريعة والقانون التي أنتمي إليها، لما قدموه لي من العون والمساعدة، وأسأل الله أن ينفع بهذا العمل الإسلام والمسلمين وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

ملخص البحث

أنشئت نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين في عام ٢٠٠٣م تطبيقاً لمبدأ الحسبة في الإسلام، حيث تختص النيابة بالادعاء باسم الحق العام الشرعي "دعوى الحسبة"، والتي تتولى إقامة الدعاوى ومباشرتها لدى القاضي الشرعي دفاعاً عن المصالح العامة الشرعية، ويهدف البحث إلى معرفة التأصيل الشرعي لنيابة الأحوال الشخصية في القرآن الكريم والسنة النبوية، وأيضاً التأصيل القانوني للنيابة في القوانين المعمول بها في الضفة الغربية ومشاريع القوانين المقترحة المصادقة عليها من قبل الجهات التشريعية، ويهدف البحث أيضاً إلى تحديد الجوانب القضائية التي لا بد أن تتبع لها نيابة الأحوال الشخصية، واتبع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، وتأتي أهمية البحث في تشييل نيابة الأحوال الشخصية للحق العام الشرعي سواء أكانت حقوقاً لله تعالى أو حقوقاً للأفراد، والمحافظة عليها واستردادها في حال الاعتداء وانتهاك أي منها، وتوصل الباحث في نهاية هذا البحث إلى إثبات التأصيل الشرعي لنيابة الأحوال الشخصية، وإثبات التأصيل القانوني لنيابة الأحوال الشخصية في القوانين الفلسطينية للقضاء الشرعي، وأيضاً مشاريع القوانين المقترحة الخاصة به، وتوصل الباحث كذلك إلى أن نيابة الأحوال الشخصية تندرج ضمن إحدى دوائر ديوان القضاء الشرعي وتابعة له في إدارتها وقوانينها وفقاً للقوانين والتعليمات الخاصة بها.

Abstrak

Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah Palestin ditubuhkan pada tahun ٢٠٠٣ bertujuan untuk melaksanakan prinsip hisbah dalam Islam. Pendakwaan ini berkait secara khusus dengan peruntukan perundangan “dakwaan-dakwaan hisbah”, peranannya ialah untuk mengadakan pendakwaan secara langsung depan hakim bagi mempertahankan beberapa peruntukan perundangan. Tujuan kajian ini ialah untuk mengetahui asas perundangan bagi Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah sebagaimana yang terdapat dalam al-Qur’an dan Sunnah Nabawi, dan juga asas perundangan sivil bagi pendakwaan tersebut sebagaimana yang sedang dilaksanakan di Tebing Barat, serta peruntukan perundangan yang disarankan untuk memperakukan pendakwaan tersebut daripada pelbagai sumber perundangan. Kajian ini juga bertujuan untuk mengenal pasti sudut penghakiman yang perlu diikuti oleh Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah. Dalam kajian ini pendakwaan deduktif dan analisis digunakan dan kepentingan kajian ini terletak pada sejauh mana Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah mematuhi peruntukan perundangan – sama ada menyentuh hak-hak Allah Taala atau hak-hak peribadi, sejauhmana ia menjaganya termasuk mengembalikan kedudukannya ketika berlakunya pencerobohan terhadapnya. Kesimpulannya, kajian ini menegaskan bahawa wujudnya asas perundangan syarak bagi Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah, wujudnya asas perundangan sivil bagi Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah dan juga perundangan yang selaras secara khusus untuk pendakwaan tersebut. Juga, kajian ini menegaskan bahawa Pendakwaan Hal-ehwal Syakhsiah terletak dalam salah satu ruang bagi dewan penghakiman syarak serta perlu mematuhi dari sudut pengurusan dan peraturan selaras dengan semua perundangan dan pencakupannya yang khusus untuknya.

Abstract

The Personal Affairs Department established in Palestine in ٢٠٠٣, was based on the principle of hisbah (monitoring and supervising) in Islam. The prosecutors act on behalf of the public rights. The responsibilities are to file the claims and submit them to the legitimate judge. The study aims to analyse the legal origin of The Personal Affairs Department, according the Holy *Quran* and the *Sunnah*, the legal rooting for the prosecutors to the laws that currently used in the West Bank, and the proposed draft laws for ratification. The study also aims to determine which judicial body that The Personal Affairs Department should be followed. The researcher adopted the inductive method and analytical approach. The importance of research is in the representation of the Personal Affairs Department to the public rights legitimacy, whether to God or the rights of individuals, and conservation and recovery in the case of abuse and violation of any of them. The researcher has succesfully demonstrates the legal origin for the Personal Affairs Department, Personal Affairs Department regarding the Palestinian laws in the Islamic courts, and the proposed draft related. The researcher also finds that the Personal Affairs Department within and follow the Office of the religious judiciary departments, and belonging to it in its management and its laws, in accordance with the laws and generalizations related with it.



الصفحة	فهرس البحث
ب	الموضوع
ت	الإقرار
ث	خلفيات الباحث
ج	مكرر التدوير
ح	ملخص البحث
خ	Abstrak
١	Abstract
٢	مقدمة
٤	مشكلة البحث
٤	أسئلة البحث
٥	أهداف البحث
	حدود البحث

٦	أهمية البحث
٧	نشر البحث
٧	الدراسات السابقة
٢٥	المفصل الأول: القضاء الشرعي في فلسطين، الخلفية التاريخية
٢٥	المبحث الأول: نبذة تاريخية عن القضاء في الإسلام
٢٦	المطلب الأول: تعريف الفروع والإصطلاحات للقضاء
٢٨	المطلب الثاني: مشروع القضاء في الإسلام
٤٢	المطلب الثالث: نبذة عن القضاء الشرعي في الإسلام
٥٣	المبحث الثاني: القضاء الشرعي في فلسطين
٥٣	المطلب الأول: نبذة عن الحقبة التاريخية للتشريع في فلسطين
٦١	المطلب الثاني: تاريخ القضاء الشرعي في فلسطين
٦١	المطلب الثالث: أقسام المحاكم الشرعية في فلسطين واختصاصاتها

١١٠ الفصل الثاني: نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين، التعريف، التأصيل الشرعي والقانوني

١١٠ المبحث الأول: تعريف نيابة الأحوال الشخصية ونشأتها

١١١ المطلب الأول: التعريف بالنيابة بشكل عام

١٢٣ المطلب الثاني: تعريف نيابة الأحوال الشخصية وأقسامها

١٤٠ المطلب الثالث: النيابة العامة الشرعية في الأردن ونيابة الأحوال الشخصية في مصر

١٤٧ المبحث الثاني: التأصيل الشرعي لنيابة الأحوال الشخصية

١٥٢ المطلب الأول: التأصيل الشرعي في القرآن الكريم

١٥٦ المطلب الثاني: التأصيل الشرعي للنيابة في السنة النبوية

١٦٠ المبحث الثالث: التأصيل القانوني لنيابة الأحوال الشخصية

١٦١ المطلب الأول: الأسس القانونية لتأصيل نيابة الأحوال الشخصية

١٧١ المطلب الثاني: إثبات محاور مشكلة البحث

١٧٨ الفصل الثالث: اختصاصات نيابة الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الله تعالى

وحقوق الأفراد وفق ما نصّ عليه القانون الفلسطيني

١٧٨ المبحث الأول: مفهوم الاختصاص والحق وانواعهما، وما يخص نيابة الأحوال

الشخصية

١٧٨ المطلب الأول: تعريف الاختصاص وأنواعه

١٨٧ المطلب الثاني: أنواع الاختصاص لدى القانون فيما يخص نيابة الأحوال الشخصية

٢٠١ المطلب الثالث: تعريف الحق وأنواعه

٢٠٧ المبحث الثاني: اختصاصات نيابة الأحوال الشخصية فيما يتعلق بحقوق الله تعالى

٢٠٨ المطلب الأول: إثبات الطلاق

٢١٦ المطلب الثاني: إثبات الوقف

٢٢٠ المطلب الثالث: فسخ عقد الزواج أو بطلانه

٢٢٤ المطلب الرابع: اختصاصات أخرى وردت في مشروع قانون نيابة الأحوال الشخصية

٢٢٤ المبحث الثالث: اختصاصات نيابة الأحوال الشخصية المتعلقة بحقوق الأفراد

المطلب الأول: الحجر ٢٢٥

المطلب الثاني: الأهلية ٢٢٩

المطلب الثالث: اختصاصات أخرى وردت في مشروع قانون نيابة الأحوال الشخصية ٢٣٤

الفصل الرابع: إجراءات رفع دعوى نيابة الأحوال الشخصية ٢٣٧

المبحث الأول: مفهوم الدعوى ومشروعيتها وأطرافها وأنواعها ٢٣٧

المطلب الأول: تعريف الدعوى ومشروعيتها ٢٣٨

المطلب الثاني: عناصر الدعوى ٢٤٥

المطلب الثالث: أنواع الدعوى ٢٤٧

المبحث الثاني: إجراءات السير في الدعوى لدى المحكمة حين إصدار الحكم ٢٤٨

المطلب الأول: لائحة الدعوى (تعريفها، شروطها) ٢٤٩

المطلب الثاني: نظر الدعوى والحكم فيها ٢٦٠

المطلب الثالث: إصدار القرارات والأحكام والطعن فيها ٢٧٠

٢٨٦	المبحث الثالث: نماذج دعاوى حق الله تعالى
٢٨٧	المطلب الأول: دعوى إثبات طلاق
٢٩٤	المطلب الثاني: دعوى إثبات وقف خيري
٢٩٩	المطلب الثالث: منع عقد الزواج لفساده
٣٠٤	المبحث الرابع: نماذج دعاوى حقوق الأفراد
٣٠٥	المطلب الأول: دعوى الحجر
٣٠٩	المطلب الثاني: دعوى الوفاء
٣١٨	خاتمة الرسالة
٣٢٤	توصيات الرسالة
٣٢٩	المصادر والمراجع
٣٥٦	قائمة الملاحق

تُعَدُّ السلطة القضائية من أهم مقومات أي مجتمع من المجتمعات، لما تقوم به من دور فعال وأساسي في حماية حقوق الأفراد ورعاية مصالحهم، ومن بين مكونات السلطة القضائية يأتي مكوّن رئيسي وهام وهو القضاء الشرعي الذي يعني بحقوق المواطنين في مسائل الأحوال الشخصية، من زواج وطلاق وميراث ونفقة وغيرها الكثير من الحقوق المتعلقة بالأسرة وشؤونها، وتُعَدُّ النيابة جزءاً مهماً من مكونات السلطة القضائية، التي يلجأ إليها الأفراد إلى تحصيل الحقوق العامة للدولة من السرقة والضياع والتلف، وكذلك تحصيل الحقوق العامة لأفراد المجتمع.

فالنيابة تؤدي دوراً فعالاً في سيادة القانون وتُعَدُّ إحدى أجهزة العدل الرئيسية في فلسطين، فهي تمارس دوراً مهماً في تحصيل الحقوق بعد إلحاقها قانونياً، وإقامة دعوى الحق العام نيابة عن المجتمع ككل،^١ ومن هذا المنطلق فإن نيابة الأحوال الشخصية تُعَدُّ جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات الجهاز القضائي الشرعي، لما لها من فعالية وأهمية في المحافظة على الحقوق العامة (حقوق الله تعالى) وحقوق العباد، وكذلك تحصيل الحقوق المعتدى عليها أو الإسراع في فصل الدعوى التي تأخذ وقتاً طويلاً للفصل فيها، ونتج عن غياب هذه النيابة عن دائرة القضاء الشرعي سابقاً ضياع الحقوق سواء المتعلقة بالله تعالى أو المتعلقة بالأفراد، وحفاظاً على الحقوق من الضياع تم استحداث نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين بتاريخ ٢٠٠٣/١٤/٢٠م، حيث

١. شاهين، محمود. ١٩٩٩م. تقرير حول النيابة العامة الفلسطينية. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. رام الله. فلسطين. ص ٧، البرغوثي، معين. ٢٠٠٦. تقرير حول حالة السلطة القضائية ومنظومة العدل في العام ٢٠٠٥م. سلسلة تقارير قانونية (٦٤). الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن. رام الله. فلسطين. ص ١٠٠.

٢. شاهين، صلاح يوسف، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. الحسبة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة الخليل.

كان لإنشائها الأثر الواضح في تطور مسيرة القضاء الشرعي في فلسطين، فقد فصلت النيابة بمئات الأحكام وإنشاء مراكز قانونية، وأصبحت مرجعاً للمتضررين من أبناء المجتمع الفلسطيني.^٣

مشكلة البحث

رافق إنشاء نيابة الأحوال الشخصية في القضاء الشرعي الفلسطيني، جدلاً في الساحة القضائية الشرعية حول دستورها الشرعية والقانونية وتبعيتها، والتركز هذا الجدل على ثلاثة محاور:

المحور الأول: التأصيل شرعي للنسبة التي تم الاستناد إليه في عملية تأسيس وإنشاء نيابة الأحوال الشخصية، والنصوص الشرعية من القرآن والسنة في إثبات شرعيتها.

المحور الثاني: تعلق الجانب القانوني والحقوق، سواء ما تعلق منه بكيفية إنشائها ابتداءً، وتعارضها مع النيابة النظامية من عدمه، وتبع ذلك أيضاً الإجراءات والخطوات المتعلقة بكيفية الإثبات في نيابة الأحوال الشخصية، وما يتعلق في مجال اختصاصها والتي رغم أن مشروع القانون قد أورد اختصاصاتها إلا أنها ما زالت محل نقاش وتساؤل.

٣. الموقع الإلكتروني لقاضي القضاة السابق، تيسر التميمي، مقال: الأسانيد الدستورية والقانونية لإنشاء نيابة الأحوال الشخصية. تاريخ

وعلى سبيل المثال قدّم طعن في دستورية نيابة الأحوال الشخصية واختصاصها بتاريخ ١٤/٧/٢٠١٠م، إلا أن المحكمة العليا ردّت الطعن وأصدرت بذلك قرار رقم ٣ لسنة ٢٠١٠م، بتاريخ ١٤/٣/٢٠١١م ورُدّ الطعن شكلاً ومضموناً.^٤

المحور الثالث: تبعية نيابة الأحوال الشخصية في الادعاء العام الشرعي (القضاء الشرعي أم النظامي)، وهذا المحور خلّفت عنه رئيس نيابة الأحوال الشخصية حول الخلاف في الجهة المخولة في الادعاء بالحق العام الشرعي.^٥

من خلال المحاور الثلاثة ينبغي أن مشكلة البحث تكمن في معرفة النصوص والأدلة الشرعية والقانونية التي أسند عليها إنشاء نيابة الأحوال الشخصية، وهل هذه الأسس قائمة على أدلة شرعية وقانونية أم لا؟ وكذلك تأصيل القولين السند عليهما في الاختصاص والحكم والتنفيذ، وكذلك التبعية الإدارية والتنظيمية لنيابة الأحوال الشخصية، حيث تقف هذه الدراسة على حقيقة الجدل حول ما أثير من قضايا متعلقة بنباية الأحوال الشخصية سواء ما تعلق منها بالتأصيل الشرعي والرأي الفقهي في ذلك، أم ما تعلق بالجانب القانوني والاختصاصي للنيابة والتي تتبع لها، وهذا ما دفع لبحثها ومحاولة الوصول إلى نتائج مرجوة من الدراسة تسهم في فهم وإدراك ما أثير حول نيابة الأحوال الشخصية من إشكالات.

٤. موقع قانون: www.qanon.ps/news.php?action=view&id=٣٠٨٨

٥. مقابلة مع رئيس نيابة الأحوال الشخصية، أ. صمود الضميري. رام الله، بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٥م، حيث تمت هذه المقابلة بإذن من الباحث لكل من السيد المحامي إسلام زياد مثقال شديد و/أو السيد المحامي أحمد رفيق عبد الكريم حسين، وقد تمت الموافقة عليها من قبل سماحة قاضي القضاة بتاريخ ١٧/١٢/٢٠١٤م. ملحق رقم (١). ص ٣٥٦.

أسئلة البحث

من خلال هذه الدراسة يحاول الباحث الإجابة عن عدة أسئلة يمكن إجمالها كالآتي:

١. ما الخلفية التاريخية للقضاء الشرعي في فلسطين؟
٢. ما نيابة الأحوال الشخصية وتأصيلها الشرعي والقانوني والجهة القضائية التابعة لها؟
٣. ما هي قضايا الحق العام الشرعي (حق الله تعالى وحقوق الأفراد) التي تختص بها نيابة الأحوال الشخصية؟
٤. كيف تتم الإجراءات والخطوات في دعاوى إثبات الحقوق العامة الشرعية في نيابة الأحوال الشخصية؟

أهداف البحث

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف وهي:

١. توضيح الخلفية التاريخية للقضاء الشرعي في فلسطين.
٢. معرفة ماهية نيابة الأحوال الشخصية وتأصيلها الشرعي والقانوني والجهة القضائية التابعة لها.
٣. توضيح قضايا الحق العام الشرعي (حق الله تعالى وحقوق الأفراد) التي تختص بها نيابة الأحوال الشخصية.
٤. بيان الإجراءات والخطوات التي تتبعها نيابة الأحوال الشخصية في دعاوى إثبات الحقوق العامة الشرعية.

حدود البحث

تفرض طبيعة هذا البحث والذي بعنوان نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين، دراسة تأصيلية تحليلية، تحديد الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية للبحث والتي ينتج من خلالها التركيز على موضوعات البحث بشكل تام، وعدم الابتعاد عن محتوى البحث.

ولهذا فإن الباحث قد حدد الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية على النحو التالي:

تحدد الحدود الموضوعية للبحث عن نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين، وتأصيلها الشرعية والقانوني، وكذلك الحديث عن دعاوى الحق العام الشرعي (حق الله تعالى وحقوق الأفراد)، ومعرفة دور نيابة الأحوال الشخصية في هذه الدعاوى.

تتركز الحدود المكانية لهذا البحث في فلسطين، وذلك بسبب إنشاء نيابة الأحوال الشخصية مع ذكر مثال لنيابة الأحوال الشخصية في الأردن ومصر.

أما الحدود الزمانية فهي من ناحية إنشاء نيابة الأحوال الشخصية عام ٢٠٠٣م، وحتى عام ٢٠١٤م، والذي قُدم فيه مشروع قانون تشريع المحاكم الشرعية لسنة ٢٠١٤م، وذكر فيه في المادة (٢٢) فقرة (أ) بإنشاء نيابة الأحوال الشخصية ضمن دوائر النيابة العامة، والذي يُعد محل خلاف كما بيّن الباحث في مشكلة البحث.^٦

٦. ملحق رقم (٢). ص ٣٥٧.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في البحث حول شرعية وقانونية نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين من خلال بيان الأدلة الشرعية والقانونية المستند إليها لإنشاء النيابة، وإثبات صحة ذلك من عدمه.

ويرى الباحث بأن أهمية الدراسة تكمن أيضاً التعرف على الإجراءات والخطوات المتبعة من قبل نيابة الأحوال الشخصية في إثبات الحقوق الشرعية، من أجل بيان فعالية النيابة الشرعية في إثبات وحماية الحقوق العامة الشرعية، فمن خلال هذه الدراسة سيتمكن الباحث من معرفة شرعية وقانونية إنشاء النيابة واختصاصاتها وإجراءاتها المتبعة لحماية الحقوق العامة الشرعية.

وتتوسع كذلك دائرة أهمية البحث لتشمل كافة المستفيدين من هذه الدراسة سواء العاملين في النيابة الشرعية نفسها، ليمكنهم من الاطلاع على تفاصيل الفصول الشرعي والقانوني لنيابة الأحوال الشخصية، وأيضاً معرفة الإجراءات والخطوات لإثبات الحقوق الشرعية، وكذلك العاملين في مجال القضاء الشرعي بشكل عام، فمن خلال هذه الدراسة يمكنهم الاستفادة من أركيزة مهمة من ركائز القضاء الشرعي في مجال عملهم في القضاء الشرعي بمختلف تخصصاته، تشكل هذه الدراسة أيضاً مرجعاً عاماً وهاماً لكل المهتمين والباحثين في مجال القضاء الشرعي بشكل عام، ودابة الأحوال الشخصية بشكل خاص، وتتواصل أهمية هذه الدراسة في التعرف على هيكلية النيابة الشرعية واختصاصاتها والعاملين المسمى لها وتطور مجال عملها من خلال النتائج والمقترحات.

منهج البحث

سوف يركز الباحث في دراسة هذا الموضوع على منهجين اثنين وهما:

١. المنهج الاستقرائي: يتم تحقيق هذا المنهج من خلال البحث والملاحظة، فبعد جمع النصوص من القرآن الكريم والسنة النبوية واستقراء آراء الفقهاء الأربعة والعلماء (قدامى ومعاصرين) مع بيان أدلتهم في المسائل التي سوف يتطرق لها البحث، سيقوم الباحث ببيان مواطن الاتفاق والاختلاف فيما بينهم في مسائل البحث، وتوجيه الباحث لما يراه الأقرب والصواب والمصلحة.
٢. المنهج التحليلي: وذلك من خلال تحليل النصوص الشرعية والأدلة القانونية، وربطها بنبأ الأحوال الشخصية، وإيجاد الترابط والتوافق بينها أو الإخلاف.
٣. المنهج المقارن: وذلك عبارة تأصيل نيابة الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقانون الفلسطيني ذات العلاقة.

الدراسات السابقة

من خلال البحث حول الدراسات السابقة لهذه الدراسة وجد الباحث رسالتين محتملتين تحدثتا عن النيابة الشرعية بشكل مبسط ومختصر، وكذلك وجد الباحث بعض المقالات التي تتحدث عن نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين عام وليس بشكل تفصيلي، سيذكرها الباحث ضمن الدراسات السابقة، ولم يجد

الباحث (حسب علمه واطلاعه) أي دراسة تأصيلية تحليلية متخصصة بنبابة الأحوال الشخصية في فلسطين،
يتم من خلالها البحث في التأصيل الشرعي والقانوني للنيابة.

وخلال مسيرة البحث في موضوع نيابة الأحوال الشخصية، وجد الباحث مادة جيدة في موضوع
الحسبة في الإسلام، كون هذا الموضوع يشكل الأرضية الخصبة لموضوع نيابة الأحوال الشخصية، باعتباره
موضوعاً تطور تدريجياً من حيث المصطلح والمضمون عن موضوع الحسبة في الإسلام.
ومن الدراسات والكتب التي اطلع الباحث عليها ما يلي:

أولاً: الكتب

١. تاريخ القضاء في الإسلام، محمود محمد عرنوس، تحدث الكاتب في هذا الكتاب عن القضاء في
الإسلام وتاريخه، حيث فصل في الحديث عن أطوار القضاء في الإسلام من حيث تعريف القضاء وتعيين
القضاة في التاريخ الإسلامي، وعن القضاة في أحكامهم وولاية المظالم، ونقض القضاة والكلام فيه.
أما الطور الثاني من أطوار القضاء في الإسلام فتناول فيه الحديث عن حملة الشريعة في البلاد وتأسيس
مدينة بغداد وجمع العلماء فيها، وكذلك تدوين السنة والشريعة في الكتب ووضع قواعد عامة لاستنباط
الأحكام، وكذلك ظهور المصطلحات الفقهية وولاية القضاء وغلب الدخول فيه، وقضاء المرأة والأُمي، وأيضاً
قاضي القضاة وأحكامه والقضاء في مصر منذ الفتح الإسلامي.

٧. عرنوس، محمود محمد. ١٣٥٢هـ-١٩٣٤م. تاريخ القضاء في الإسلام. المطبعة المصرية الأهلية الحديثة. القاهرة. مصر.

ويرى الباحث بأن هذا الكتاب يُعدُّ كتاباً عاماً عن تاريخ القضاء في الإسلام، ولم يتخصص الكاتب في كتابة موضوع واحد، وما يمكن الاستفادة منه هو كتابة نبذة عن تاريخ القضاء في الإسلام، ويرى الباحث أن الكتاب لم يختص في الحديث عن النيابة الشرعية، وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية، وهذا ما سيضيفه الباحث بإذن الله تعالى.

٢. القضاء ونظامه في الكتاب والسنة^٨، عبد الرحمن الحامضي، اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وتمهيد ومقدمة أبواب وخاتمة، حيث تحدث في الباب الأول عن طبيعة النظام القضائي في الإسلام، والباب الثاني تناول فيه موضوع القضاء في الأطوار التاريخية، أما الباب الثالث فكان بعنوان مصادر الأحكام وطرق الإثبات، والباب الرابع تحدث فيه عن طريقة الحكم وكيفيته، أما الباب الخامس والأخير فتناول فيه موضوع أقضية القربى والحكم وماذا من أقضية السنة وأقضية السلف.

وما يهم الباحث في هذا الكتاب هو الحديث عن موضوع القضاء في الإسلام بشكل عام وهو الباب الأول، وكذلك الباب الرابع في التعرف على طريقة الحكم وكيفيته، وما ينقص هذا الكتاب برأي الباحث الحديث عن النيابة الشرعية بشكل خاص وشرعها وقانونيتها، وأيضاً كيفية إثبات الحقوق الشرعية، وكذلك الخطوات والإجراءات المتبعة لإثبات الحقوق الشرعية وهذا ما سيبينه الباحث في دراسته إن شاء الله تعالى.

٨. الحامضي، عبد الرحمن. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. القضاء ونظامه في الكتاب والسنة. مكة المكرمة. السعودية. مركز بحوث الدراسات الإسلامية. جامعة أم القرى.

٣. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية^٩، عبد الكريم زيدان، اشتمل الكتاب على ستة أبواب، تحدث في الباب المهيدي حول تعريف القضاء الاصطلاحي والشرعي، ومشروعيته وفضله ومراتب طلب القضاة، وحكمة القضاء، واحتوى الباب الأول على تسعة فصول، تحدث في الفصل الأول فيه عن شروط تولي القاضي للقضاء، وكذلك تحدث حول جواز تولية المرأة منصب القضاء ورأي الفقهاء فيه، أما الفصل الثاني فذكر فيه الجهة التي تعين القاضي وشروطها، وذكر في الفصل الثالث إجراءات التعيين وما يعقبه من كيفية اختيار الصالح للقضاة، ووضع الضابط لتعيين القضاة، وتسليم وتسلم بين القاضي الجديد والقاضي السابق.

وفي الفصل الرابع وضع ولاية القاضي وتخصص القضاء من حيث المكان والزمان ونوع الخصومات والأشخاص وجهة مرور الأشخاص والتقليد العام والتقليد الخاص، وذكر أيضاً مدى ولاية القاضي في نظر دعاوى نفسه وأقاربه، وفي نوع خصومه السلطان وتحدث عن تعدد القضاة في البلد الواحد وتقييد كل منهم بنوع من الدعاوى.

أما الفصل الخامس، فذكر فيه أعوان القاضي من جماعة أهل العلم ومحل جلوسهم، وكذلك أعوان القاضي الآخرون، مثل كاتب القاضي والحاجب والبواب والمرجم والجواز والشهود والمزكون، ومن يقوم باختيارهم ومراقبة القاضي لأعوانه، وأما الفصل السادس، فذكر فيه سلوك القاضي ورزقه، ومنعه أعمال التجارة، ومنع القاضي من الهدية، ورزق القاضي واختلاف الفقهاء فيه والقول الراجح في ذلك، وذكر في الفصل السابع حول علاقة القاضي بالدولة من حيث استقلال القاضي والرقابة عليه ومن يقوم عليها،

٩. زيدان. عبد الكريم. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية. ط٢. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.

٣. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية^٩، عبد الكريم زيدان، اشتمل الكتاب على ستة أبواب، تحدث في الباب التمهيدي حول تعريف القضاء الاصطلاحي والشرعي، ومشروعيته وفضله ومراتب طلب القضاة، وحكمة القضاء، واحتوى الباب الأول على تسعة فصول، تحدث في الفصل الأول فيه عن شروط تولي القاضي للقضاء، وكذلك تحدث حول جواز تولية المرأة منصب القضاء ورأي الفقهاء فيه، أما الفصل الثاني فذكر فيه الجهة التي تعين القاضي وشروطها، وذكر في الفصل الثالث إجراءات التعيين وما يعقبه من كيفية اختيار الصالح للقضاة، ووضع الضابط لتعيين القضاة، وتسليم وتسلم بين القاضي الجديد والقاضي السابق.

وفي الفصل الرابع وضع ولاية القاضي وتخصيص القضاء من حيث المكان والزمان ونوع الخصومات والأشخاص وجهة مرور الأشغال، والتقليد العام والتقليد الخاص، وذكر أيضاً مدى ولاية القاضي في نظر دعاوى نفسه وأقاربه، وفي اختصاصه السلطان، وتحدث عن تعدد القضاة في البلد الواحد وتقييد كل منهم بنوع من الدعاوى.

أما الفصل الخامس، فذكر فيه أعوان القاضي من جماعة أهل العلم ومحل جلوسهم، وكذلك أعوان القاضي الآخرون، مثل كاتب القاضي والحاجب والبواب والمترجم والجلوان والشهود والمزكون، ومن يقوم باختيارهم ومراقبة القاضي لأعوانه، وأما الفصل السادس، فذكر فيه سلوك القاضي ورزقه، ومنعه أعمال التجارة، ومنع القاضي من الهدية، ورزق القاضي واختلاف الفقهاء فيه والقول الراجح في ذلك، وذكر في الفصل السابع حول علاقة القاضي بالدولة من حيث استقلال القاضي والرقابة عليه ومن يقوم عليها،

٩. زيدان. عبد الكريم. ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م. نظام القضاء في الشريعة الإسلامية. ط ٢. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.

وكذلك الشكوى من القاضي، وذكر في الفصل الثامن حول مسؤولية القاضي في الخطأ السائع والفاحش والخطأ الممعد والمسؤولية في الخطأ في أسباب الحكم، والفصل التاسع والأخير من هذا الباب ذكر فيه انتهاء ولاية القاضي وعمله وانعزاله واستقالته.

وجاء الباب الثاني في ثلاثة فصول، الفصل الأول جاء فيه عن الدعوى وما يتعلق بها، والفصل الثاني حول أصول استماع الدعوى من حيث مكان القضاء وزمانه، ومجلس القضاء ورفع الدعوى إلى القاضي ومتطلبات المرافعة بحضور الخصمين وكذلك مع غياب أحد الخصمين، وتحدث عن وسائل الإثبات في الفصل الثالث وفي الإقرار والشهادة واليمين والشكول عنها وعلم القاضي والقرائن والقسامة والقيافة والقرعة وتعارض البيئات، أما الباب الثالث فكان بعنوان الحكم والقانون الواجب التطبيق، وإصدار الحكم وطبيعته، ونقض الحكم وإبرامه، والجهد الذي يحققه النقض والإبرام وكذلك تنفيذ الحكم.

وفيما يتعلق بالباب الرابع جاء فيه التحكيم من حيث تعريفه ودليل مشروعيته وشروطه وما يجوز التحكيم فيه وبيان رأي المذاهب في ذلك، وفي الحكم وكذلك بالنسبة للباب الخامس الذي بين فيه ولاية المظالم أو قضاء المظالم وذكر فيه تعريف ولاية المظالم وطبيعتها ومن يتولى ولاية المظالم والفروق بين قاضي المظالم وبين غيره من القضاة.

وتحدث في الباب السادس عن الحسبة وأركانها وتعريفها ودليل مشروعيتها، والحسب وشروطه والفرق بين وبين المتطوع، وآدابه، والمحتسب عليه وتعريفه وأصناف المحتسب عليهم، والمحتسب عليه، كأمر العقيدة والعبادات والمعاملات وما يتعلق بالطرق والحرف والصناعات وما يتعلق بالأخلاق، والاحتساب ومعناه وما يتم الاحتساب فيه.

ويُعَدُّ الكتاب مرجعاً في الحديث عن القضاء في الإسلام والحسبة التي تمثل النيابة الشرعية في هذه الأيام، وهو من الكتب المفيدة في مجال القضاء ولكن ما سيضيفه الباحث هو الحديث عن النيابة الشرعية في فلسطين وكيفية إجائها للحق العام الشرعي بصورة تفصيلية أكثر.

٤. الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية، لأحمد بن تيمية،^{١٠} تحدث في هذا الكتاب عن الموضوعات المختلفة ومتعددة، فها كتابا بتعريف المقصود بالولايات في الإسلام، ووجوب الولاية في الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتي يمثلها السلطان، وكذلك تحدث عن مسؤولية المحتسب والفرق بين المحتسب والمفتوع، وتحدث كذلك عن العقوبات التعزيرية والمالية وإزالة المنكر.

ويرى الباحث بأن هذا الكتاب قد تكلم بصورة عامة عن موضوع الحسبة من دون تخصيص لموضوع النيابة الشرعية، والدور الذي تلعبه في إثبات الحقوق الشرعية، وهذا ما سيضيفه الباحث في بحثه، ببيان دور نيابة الأحوال الشخصية أو النيابة الشرعية في إثبات الحقوق الشرعية.

٥. نظرية الدعوى وإدارة العدالة في الفقه الإسلامي، محمد ظهري محمود^{١١} الفصل الكتاب على مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول، حيث ذكر في الفصل التمهيدي عن فكرة الدعوى من حيث المفهوم

١٠. ابن تيمية، أحمد. ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. الحسبة في الإسلام أو وظيفة الحكومة الإسلامية. بيروت. لبنان. دار الفكر اللبناني.

١١. محمود، محمد ظهري. ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. نظرية الدعوى وإدارة العدالة في الفقه الإسلامي. القاهرة. مصر. دار الفكر العربي.

والأركان والأطراف، وأنواعها في الفقه الإسلامي، وجاء في الفصل الأول عن فكرة المحكمة ومكان

تبعاتها وتشكيل مجلس القضاء واختصاص المحاكم وأنواعها وقواعد الاختصاص القضائي.

أما الفصل الثاني فتحدث فيه عن نظر الدعوى أمام القاضي المسلم، وحضور الخصوم أمام القاضي

المسلم، والآداب التي يجب على القاضي اتباعها، وواجبات القاضي في مجلس القضاء، ونظر الدعوى ضد

الغائب، وذكر في الفصل الثالث عن إصدار الحكم في الدعوى ومدى جواز الحكم على الغائب، ومدى

جواز قضاء القاضي بعلمه، وأثار الحكم ومدى جواز الرجوع فيه، ورجوع القاضي في حكمه.

يُستفاد من هذا الكتاب برأي الباحث في موضوع الدعوى وتعريفها واختصاص المحاكم، ولكن الباحث

لم يجد في الكتاب ما يشير إلى البينة الشرعية وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية التي سببها الباحث في هذا

البحث.

٦. فقه القضاء والدعوى والإثبات، محمد الرحيمي، اشتمل هذا الكتاب على خمسة أبواب، ذكر في

الباب الأول مقدمات عن القضاء، حيث ذكر فيه تاريخ القضاء في الإسلام وموقعه من الشريعة، وأيضاً

أهميته وخصائصه، وصلته بالدولة، وجاء الباب الثاني بعنوان التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي والقانون

الوضعي، أما الباب الثالث فاحتوى على موضوع الدعوى من حيث تعريفها والأركان والشروط

والأنواع، وإجراءات النظر في الدعوى.

١٢. الرحيمي، محمد. ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. فقه القضاء والدعوى والإثبات. ط ٢. الشارقة. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة

الشارقة.

أما الباب الثالث فتضمن موضوع الإثبات وطرقه وهي الشهادة والإقرار واليمين والكتابة والقرائن وعلم القاضي والعينة والخبر، والباب الخامس والأخير من هذا الكتاب احتوى على موضوع الأحكام القضائية حيث عرّف الحكم وشروطه وأنواعه وأثره، والطعن في الحكم، واستئناف الأحكام ونقضها وتنفيذها.

ويُعدُّ الباحث هذا الكتاب مرجعاً هاماً في الحديث عن القضاء والدعوى والأحكام القضائية وتنفيذها، وما لم يجده الباحث في هذا الكتاب عدم الحديث عن النيابة الشرعية، والتأصيل الشرعي والقانوني لها، وكذلك كيفية إثبات الحقوق الشرعية، وهذا ما سيبينه الباحث في بحثه إن شاء الله.

٧. القضايا والأحكام في المحاكم الشرعية، أحمد محمد داود^{١٣}، جاء الكتاب في جزئين، الجزء الأول احتوى على مقدمة يمين، ذكر في المقدمة تعريف القضاء ومشروعيته وآدابه، واشتمل الباب الأول موضوع الأصول القضائية حيث احتوى على ثلاثة فصول، تحدث في الفصل الأول عن الدعوى وما يتعلق بها، والفصل الثاني ذكر فيه إثبات الدعوى وهي الإقرار والشهادة واليمين الخطية واليمين، أما الفصل الثالث فجاء فيه عن الحكم من حيث تعريفه وشروط صحته ونقضه.

أما الباب الثاني فذكر فيه القضايا في المحاكم الشرعية وتضمن اثنين وعشرين فصلاً، وفصل في هذه القضايا من حيث فقه الموضوع والمستند القانوني والجهود القضائية والإجراءات التي ركزت القضايا على النحو التالي: قضايا الأجرة، قضايا الإرث والتخارج، قضايا التركة والدين عليها، التعويض للطلاق التعسفي، التفريق، الحجر، الحضانة والضم والمشاهدة، الدية، الردة، الزواج أو النكاح، الطاعة، الطلاق

١٣. داود. أحمد محمد علي. ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. القضايا والأحكام في المحاكم الشرعية. ج١، ٢. عمان. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

وما يتعلق بها، العدة، الرجعة، إثبات وفاة مفقود، المهر وتوابعه والجهاز، النسب، النفقات، الهبة في مثل الميت، الوصية، الوقف، والولي أو الوصي.

وبالنظر إلى محتوى هذا الكتاب، وجد الباحث أهمية كبيرة في بيان الدعاوى والقضايا والأحكام الخاصة بالمحاكم الشرعية، وأيضاً الإجراءات المتبعة في نفي تلك القضايا، ويرى الباحث بأن هذا الكتاب سيكون مرجعاً أساسياً في هذه الدراسة.

والم يحد الباحث فيه من الحديث عن النيابة الشرعية، وشرعيتها وقانونيتها، وكذلك كيفية إثباتها للحقوق الشرعية وهذا ما سيبين الباحث بإذن الله تعالى.

٨. موسوعة قضايا إسلامية معاصرة^١ محمد الزحيلي، اشتمل هذا الكتاب على الجزء الرابع من الموسوعة والذي اعتنى بمعالم القضاء الإسلامي، وجاء في سبعة مواضيع وهي: القضاء في الإسلام، القضاء الإسلامي في العهد النبوي، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، قضاء المظالم في الفقه الإسلامي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام ما قبل عام ١٩٤٥م، قضاء الشرع في العصر الحاضر (مكانتهم، شروطهم، حقوقهم، واجباتهم)، المصطلحات الخاصة بالإجراءات القضائية في الشريعة الإسلامية، الإثبات في الشريعة الإسلامية وفقهها، لبيّنات في الفقه والقانونية الإثبات وحجّيته أمام القضاء، وحجية القرائن المعاصرة في الإثبات (دراسة مقارنة).

١٤. الزحيلي، محمد. ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. موسوعة قضايا إسلامية معاصرة. ج٤. معالم القضاء الإسلامي. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سورية.

ويهتم الباحث لهذا الكتاب بالدرجة الأولى هو القضاء في الإسلام الذي جاء بأربعة فصول، حيث تحدث في الفصل الأول عن تعريف القضاء وأهميته وأهدافه وتنظيمه، والفصل الثاني ذكر فيه موضوع الفصل بين السلطة القضائية وبقية السلطات ومراحلها الثلاث، وأيضاً جاء في الفصل الثالث عن نظام المحاكم واختصاصاتها المتنوعة والنوعية، أما الفصل الرابع والأخير فكان عن الإجراءات القضائية ويّين فيه الدعوى والإثبات والحكم القضائي والتفديد، وختم في الحديث عن القضاء في الإسلام بذكر ميزات القضاء في الفقه الإسلامي والمقترحات.

بعد اطلاع الباحث على هذا الكتاب وجد أنه يُعدُّ مرجعاً في الحديث عن القضاء في الإسلام، والتعرف على المحاكم واختصاصاتها وكذلك التعرف على الإجراءات القضائية في تنفيذ الدعوى حتى الحكم فيها، وما يريد الباحث إضافته إلى هذه المعلومات الحديث بشكل خاص عن نيابة الأحوال الشخصية بشكل تفصيلي، وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية سواء المتعلقة بحق الله تعالى أو بحقوق الأفراد.

٩. الأحكام القضائية الشرعية، وسام السمرط^{١٥}، ضمن كتاب مقدمة خمسة أبواب، جاء في الباب الأول منه حول موضوع الأحكام القضائية الشرعية ومراحل تطوره ومبادئ التنظيم القضائي في القانون اللبناني، أما الباب الثاني فكان بعنوان الدعوى الشرعية والقانونية، والذي ذكر فيه عن تفاصيل الدعوى الشرعية وشروط صحة الحكم في الشريعة الإسلامية، وكذلك الدعوى القانونية.

١٥. السمرط، وسام أحمد. ٢٠٠٩. الأحكام القضائية الشرعية دراسة فقهية قانونية مقارنة. بيروت. لبنان. منشورات الحلبي القانونية.

واشتمل الباب الثالث على موضوع الدفوع في الفقه والقانون حيث بيّن فيه ماهية الدفوع وأنواعها في الفقه والقانون، وأنواع الدفوع الإجرائية وأصول التبليغ، وفي الباب الرابع ذكر فيه القرارات الرجائية والأوامر على العرائض في الفقه والقانون، وما يخص الباب الخامس والأخير فجاء بعنوان القرارات القضائية تحديث فيه عن معاملات الأيتام وأصولها، والنظرية العامة للحكم القضائي، وأيضاً الطعن في الأحكام.

يرى الباحث بأن هذا الكتاب يمكن أن يساهم في الحديث عن الدعاوى وتفصيلاتها، وكذلك أصول التبليغ والطعن في الأحكام، وخلا من البحث الحديث عن النيابة الشرعية وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية وهذا ما سيجتهد الباحث إن شاء الله تعالى.

١٠. دور القضاء الشرعي في إصلاح الأسرة - ناصر جبر القرم، رسالة ماجستير، جامعة القدس- فلسطين، تكون الكتاب من أربعة فصول، حيث تناول في الفصل الأول عن القضاء الشرعي في فلسطين واختصاصات المحاكم الشرعية في الضفة الغربية، وكذلك أسس التنظيم القضائي، وواجبات القاضي وآدابه.

وتناول في الفصل الثاني موضوع الأسرة في القضاء الشرعي في فلسطين، حيث عرّف الأسرة والمحافظة على ترابط الأسرة وتماسكها، وحقوق الأبناء والوالدين في القضاء الشرعي وكذلك الوصية في القضاء الشرعي.

أما الفصل الثالث فكتب فيه عن موضوع هيكلية القضاء الشرعي في الضفة الغربية، حيث ذكر نيابة الأحوال الشخصية، ودائرة الإرشاد والإصلاح الأسري وكذلك صندوق مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، أما الفصل الرابع والأخير فذكر فيه أضواء على بعض جوانب القضاء الشرعي في إصلاح الأسرة من خلال قانون الأحوال الشخصية في الضفة الغربية، وتحدث فيه عن أسباب سقوط حق الحضانة، وبعض الملاحظات على الحضانة والضم عند الخلع، والدية وإثبات النسب والمسكن الشرعي وأحكام العدة والطلاق، وكذلك التفريق بين الزوجين.

ويرى الباحث بأن هذا الكتاب يعد مرجعاً لهذه الدراسة، كونه يحتوي على معلومات حول القضاء الشرعي في فلسطين وكذلك النيابة الشرعية وتنظيماتها، ولكن الباحث يرى بأن هذا الكتاب لا يتحدث عن كيفية إثبات نيابة الأحوال الشخصية للحقوق الشرعية، وما هي الخطوات والإجراءات المتبعة في ذلك، وهذا ما سيبيته الباحث.

ثانياً: رسائل الماجستير

١. دفع الدعوى في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في نظام المرافعات الشرعية السعودي^{١٧}، علي حسن العتمي، وهي رسالة ماجستير، من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، تكونت الدراسة من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وفصل تطبيقي وخاتمة.

١٧. العتمي، علي جعفر. ١٤٢٥هـ. دفع الدعوى في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في نظام المرافعات الشرعية السعودي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حيث تناول في الفصل الأول موضوع فقه الدعوى في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي، أما الفصل الثاني فتحدث عن دفع الدعوى في الفقه الإسلامي، وأما الفصل الثالث فكان بعنوان دفع الدعوى في نظام المرافعات الشرعية السعودي.

وما يهم الباحث من هذه الرسالة هو الفصل الأول، في التعريف بالدعوى وبيان حكمها وأطرافها، ويرى الباحث بأن هذه الرسالة لم تشمل الحديث عن النية الشرعية وكيفية إثبات الدعوى من خلالها، وهذا ما سيعمل عليه الباحث في دراسته إن شاء الله تعالى.

٢. مبدأ استقلال القضاء في الدولة الإسلامية، أحمد صيام أبو حمد، رسالة ماجستير، تضمنت الرسالة مقدمة وثلاثة فصول وعاشرة، ذكر في الفصل الأول السلطات في الدولة الإسلامية وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ومن أقسام وظائف كل منها، وتحدث في الفصل الثاني عن مفهوم استقلال القضاء وأسس في الدولة الإسلامية ومؤيداته، حيث بين مفهوم استقلال القضاء وأسس، وذكر مؤيدات استقلال القضاء والقوانين المستخدمة في استقلال القضاء في الأنظمة الوضعية، أما الفصل الثالث فجاء فيه عن ضمانات استقلال القضاء ومظاهره في الإسلام.

١٨. أبو حمد، أحمد صيام. ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. مبدأ استقلال القضاء في الدولة الإسلامية. رسالة ماجستير. كلية الشريعة. قسم الدعاء الشرعي. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

وما يهم الباحث في هذه الرسالة هو الحديث عن أنواع الاختصاص لدى المحاكم الشرعية، ولا يوجد في هذا البحث رأي الباحث ما يتحدث عن السلطة القضائية وأقسامها بشكل تفصيلي ومن ضمنها نيابة الأحوال الشخصية والقضاء الشرعي بشكل عام، وهذا ما سيبيّنه الباحث في دراسته بإذن الله تعالى.

٣. الحسبة وتطبيقها في المحاكم الشرعية^{١٩}، لصالح شاهين، وهي رسالة ماجستير من جامعة الخليل- فلسطين، تكونت من مقدمة ومقيد وأربعة فصول وخاتمة، وما يهم الباحث في هذه الرسالة هو المبحثان الثاني والثالث من الفصل الثاني، وكذلك الفصل الثالث، حيث تناول في المبحث الثاني من الفصل الثاني موضوع ولاية الحسبة في المحاكم الشرعية (ولاية الأحوال الشخصية) وتضمن تعريف الادعاء باسم الحق العام ونشأته، وكذلك نشأة نيابة دائرة الأحوال الشخصية والصلاحيات الوظيفية والمكانية، وأيضاً دراسة نظام الأحوال الشخصية الفلسطيني (نيابة الأحوال الشخصية) في بعض الدول العربية.

أما المبحث الثالث فتحدث فيه عن وكيل نيابة الأحوال الشخصية، شروطه وواجباته الإدارية وسلطته وضمائنه ومسائلته وضوابطه ومعاونوه وآلية إقامة الدعوى أمام القضاء

وفي الفصل الثالث الذي تكون من ستة مباحث، تناول فيه موضوع الحسبة في المحاكم الشرعية وإجراءات إثبات الوقف، ففي المبحث الأول تناول دعوى الحسبة وفي المبحث الثاني عرّف الوقف وتاريخه وإنشأؤه ومشروعيته وأركانه، وأما المبحث الثالث فكان عن دعوى إثبات الوقف، والمبحث الرابع تناول فيه

١٩. شاهين، صلاح. ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. الحسبة وتطبيقها في المحاكم الشرعية. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. قسم القضاء الشرعي. جامعة الخليل. فلسطين.

شروط ومسوّغات دعوى إثبات الوقف، وفيما يخص المبحث الخامس فتناول الدفع الواردة على دعوى إثبات الوقف، أما المبحث السادس والأخير فبيّن فيه إجراءات المحاكمة وصدور الحكم.

وسيستفيد الباحث من الرسالة من خلال دراسة مشروع نظام نيابة الأحوال الشخصية، وما لم يجده الباحث في هذه الرسالة عدم بيان دور النيابة الشرعية في إثبات الحقوق العامة الشرعية، وكذلك بيان أقسام القضايا وتفصيلاتها التي تخصّصها نيابة الأحوال الشرعية، الذي سيذكرها الباحث في رسالته.

٤. دور النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية في فلسطين (دراسة مقارنة)^{٢٠}، محمود صعبانة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، تناول الباحث في رسالته التي اشتملت على فصل تمهيدي وفصلين اثنين وخاتمة، ذكر في الفصل التمهيدي موضوعات عن نشأة النيابة العامة في القانون وتطورها، وتاريخ نشأتها في فلسطين، ومفهومها ونشأتها، وذكر في الفصل الأول عن دور النيابة العامة في مرحلة ما قبل المحاكمة، وفي الفصل الثاني دور النيابة العامة في مرحلة المحاكمة.

وسيستفيد الباحث من هذه الرسالة من خلال التعرّف بطرق الاستئناف في المحاكم، ويرى الباحث بأن الحديث عن النيابة الشرعية وكيفية إثباتها لدعاوى الحقوق الشرعية غير موجود في الرسالة، وهذا ما سيبينه الباحث في دراسته.

٢٠. صعبانة، محمود نظمي. ٢٠١١م. دور النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية في فلسطين (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

٥. التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه وأثره في القضاء الإسلامي^{٢١}، صالح جبارين، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، اشتملت الرسالة على فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تناول في الفصل التمهيدي موضوع الدعوى والمحكمة في الشريعة الإسلامية، من حيث تعريف الدعوى ومشروعيتها وركنها، وتحدث في الفصل الأول عن شروط المدّعي والمدّعى عليه في القضاء الإسلامي، أما الفصل الثاني فذكر فيه الاتجاهات الفقهية في التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه في الشريعة الإسلامية، والفصل الثالث وأخيراً تناول في الآثار المترتبة على التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه في القضاء الإسلامي.

وسيركز الباحث في هذه الدراسة على الفصل التمهيدي في الحديث عن الأهلية لدى الإنسان، ويرى الباحث بأن هذه الرسالة لم تتحدث عن موضوع الهابة الشرعية وكيفية إثبات دعاوى الحقوق الشرعية، وهذا ما سيبينه الباحث في بحثه إن شاء الله تعالى.

الأبحاث والتقارير

١. ملامح وآفاق تطور القضاء الشرعي في فلسطين^{٢٢}، تيسير التميمي، بحث مقدّم إلى ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حيث تكون البحث من تمهيد وفصلين، حيث تناول التمهيد مكانة القضاء في الإسلام، وأبرز التطورات التي طرأت عليه.

٢١. جبارين، صالح يونس. د-ت. التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه وأثره في القضاء الإسلامي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. برنامج القضاء الشرعي. جامعة الخليل. فلسطين.

٢٢. التميمي. تيسير. ٢٠٠٦م. ملامح وآفاق تطور القضاء الشرعي في فلسطين. بحث مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الشارقة.

أما الفصل الأول فتناول القضاء الشرعي في فلسطين في العصر الحاضر، وتحدث فيه عن اختصاصات القضاء الشرعي في فلسطين، والمستجدات الإدارية والقانونية في القضاء الشرعي، وتحدث في الفصل الثاني حول تطور القضاء الشرعي في فلسطين، وتناول فيه التطور الإداري والقانوني وكذلك الطموحات والآمال.

ويرى الباحث بأن هذا البحث لا يشكل دراسة معمقة في موضوع النيابة الشرعية وكيفية إثباتها للحق العام الشرعي، وهذا ما سيتناوله الباحث في دراسته بإذن الله تعالى.

٢. تقرير حول القضاء الشرعي في فلسطين (تحديات وآفاق)^{٢٣}، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تحدث هذا التقرير في فصلين، تناول الفصل الأول تقييم الإطار التشريعي والمؤسسي للقضاء الشرعي، والفصل الثاني تناول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في القضاء، وكذلك نتائج وتوصيات. ويرى الباحث بأن هذا التقرير يحتوي على معلومات قيمة والاستفادة منه من ناحية التعرف على الإطار المؤسسي للقضاء الشرعي في فلسطين. ولكن الباحث يرى بأن هذا التقرير يحتوي على معلومات محدودة وليست موسعة وشاملة في المجال نيابة الأحوال الشخصية وهذا ما سيبينه الباحث إن شاء الله تعالى.

وخلاصة الدراسات السابقة أنها تحدثت عن القضاء في الإسلام والقضايا والأحكام في المحاكم الشرعية والدعوى والإثبات، وبيّنت أن النيابة الشرعية تعد جزءاً من الحسبة المشروعة في الإسلام، وكذلك تحدثت عن

٢٣. جبعتي، عنان. ٢٠١٢م. تقرير حول القضاء الشرعي في فلسطين (تحديات وآفاق). الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) سلسلة تقارير (٥٠). رام الله. فلسطين.

والأركان والأطراف، وأنواعها في الفقه الإسلامي، وجاء في الفصل الأول عن فكرة المحكمة ومكان انعقادها وتشكيل مجلس القضاء واختصاص المحاكم وأنواعها وقواعد الاختصاص القضائي.

أما الفصل الثاني فتحدث فيه عن نظر الدعوى أمام القاضي المسلم، وحضور الخصوم أمام القاضي المسلم، والآداب التي يتعين على القاضي اتباعها، وواجبات القاضي في مجلس القضاء، ونظر الدعوى ضد الغائب، وذكر في الفصل الثالث عن إصدار الحكم في الدعوى ومدى جواز الحكم على الغائب، ومدى جواز قضاء القاضي بملئه، واثار الحكم ومدى جواز الرجوع فيه، ورجوع القاضي في حكمه.

يُستفاد من هذا الكتاب رأي الباحث في موضوع الدعوى وتعريفها واختصاص المحاكم، ولكن الباحث لم يجد في الكتاب ما يشير إلى النيابة الشرعية وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية التي سيبينها الباحث في هذا البحث.

٦. فقه القضاء والدعوى والإثبات، محمد الزحيلي^{١٢}، اشتمل هذا الكتاب على خمسة أبواب، ذكر في الباب الأول مقدمات عن القضاء، حيث ذكر فيه تاريخ القضاء في الإسلام وموقعه من الشريعة، وأيضاً أهميته وخصائصه، وصلته بالدولة، وجاء الباب الثاني بعنوان التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، أما الباب الثالث فاحتوى على موضوع الدعوى من حيث تعريفها والأركان والشروط والأنواع، وإجراءات النظر في الدعوى.

١٢. الزحيلي، محمد. ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م. فقه القضاء والدعوى والإثبات. ط٢. الشارقة. كلية الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة الشارقة.

أما الباب الثالث فتضمن موضوع الإثبات وطرقه وهي الشهادة والإقرار واليمين والكتابة والقرائن وعلم القاضي والمعاينة والخبر، والباب الخامس والأخير من هذا الكتاب احتوى على موضوع الأحكام القضائية حيث عرّف الحكم وشروطه وأنواعه وأثره، والطعن في الحكم، واستئناف الأحكام ونقضها وتنفيذها.

ويُعَدُّ الباحث هذا الكتاب مرجعاً هاماً في الحديث عن القضاء والدعوى والأحكام القضائية وتنفيذها، وما لم يجده الباحث في هذا الكتاب عدم الحديث عن النيابة الشرعية، والتأصيل الشرعي والقانوني لها، وكذلك كيفية إثباتها للحقوق الشرعية، وهذا ما سيبينه الباحث في بحثه إن شاء الله.

٧. القضايا والأحكام في المحاكم الشرعية. أحمد محمد داود^{١٣}، جاء الكتاب في جزئين، الجزء الأول احتوى على مقدمة وخمسة فصول، ذكر في المقدمة تعريف القضاء ومشروعيته وآدابه، واشتمل الباب الأول موضوع الأصول القضائية حيث احتوى على ثلاثة فصول، تحدث في الفصل الأول عن الدعوى وما يتعلق بها، والفصل الثاني ذكر فيه إثبات الدعوى وهي الإقرار والشهادة والبيئة الخطية واليمين، أما الفصل الثالث فجاء فيه عن الحكم من حيث تعريفه وشروط صحته ونقضه.

أما الباب الثاني فذكر فيه القضايا في المحاكم الشرعية وتضمن اثنين وعشرين فصلاً، وفصل في هذه القضايا من حيث فقه الموضوع والمستند القانوني والجهود القضائية والإجراءات. وكانت القضايا على النحو التالي: قضايا الأجرة، قضايا الإرث والتخارج، قضايا التركة والدين عليها، العود للطلاق التعسفي، التفريق، الحجر، الحضانة والضم والمشاهدة، الدية، الردة، الزواج أو النكاح، الطاعة، الطلاق

١٣. داود. أحمد محمد علي. ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. القضايا والأحكام في المحاكم الشرعية. ج ٢، ١. عمان. الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

وما يتعلق بها، العدة، الرجعة، إثبات وفاة مفقود، المهر وتوابعه والجهاز، النسب، النفقات، الهبة في مرض الموت، الوصية، الوقف، والولي أو الوصي.

وبالنظر إلى محتوى هذا الكتاب، وجد الباحث أهمية كبيرة في بيان الدعاوى والقضايا والأحكام الخاصة بالمحاكم الشرعية، وأيضاً الإجراءات المتبعة في نفي تلك القضايا، ويرى الباحث بأن هذا الكتاب سيكون مرجعاً أساسياً في هذه الدراسة.

والذي لم يجد الباحث فيه غلظة من الحديث عن النيابة الشرعية، وشرعيتها وقانونيتها، وكذلك كيفية إثباتها للحقوق الشرعية وهذا ما سيبينه الباحث بإذن الله تعالى.

٨. موسوعة قضايا إسلامية معاصرة^١ محمد الزحيلي، اشتمل هذا الكتاب على الجزء الرابع من الموسوعة والذي اعتنى بمعالم القضاء الإسلامي، وجاء في سبعة مواضيع وهي: القضاء في الإسلام، القضاء الإسلامي في العهد النبوي، التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية، قضاء المظالم في الفقه الإسلامي، العمل القضائي خارج ديار الإسلام وما يحرم، قضاء الشرع في العصر الحاضر (مكانتهم، شروطهم، حقوقهم، واجباتهم)، المصطلحات الخاصة بالإجراءات القضائية في الشريعة الإسلامية، الإثبات في الشريعة الإسلامية وفقهها، مبيّنات في الفقه والقانون، الإقرار وحجيته أمام القضاء، وحجية القرائن المعاصرة في الإثبات (دراسة مقارنة).

١٤. الزحيلي، محمد. ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م. موسوعة قضايا إسلامية معاصرة. ج٤. معالم القضاء الإسلامي. دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. سورية.

ويهتم الباحث لهذا الكتاب بالدرجة الأولى هو القضاء في الإسلام الذي جاء بأربعة فصول، حيث تحدّث في الفصل الأول عن تعريف القضاء وأهميته وأهدافه وتنظيمه، والفصل الثاني ذكر فيه موضوع الفصل بين السلطة القضائية وبقية السلطات ومراحلها الثلاث، وأيضاً جاء في الفصل الثالث عن نظام المحاكم واختصاصاتها الموضوعية والنوعية، أما الفصل الرابع والأخير فكان عن الإجراءات القضائية وبيّن فيه الدعوى والإثبات والحكم القضائي والتنفيذ، وختم في الحديث عن القضاء في الإسلام بذكر ميزات القضاء في الفقه الإسلامي والتحديات والمقترحات.

بعد اطلاع الباحث على هذا الكتاب وجد أنه يُعدّ مرجعاً في الحديث عن القضاء في الإسلام، والتعرف على المحاكم واختصاصاتها وكذلك التعرف على الإجراءات القضائية في تنفيذ الدعوى حتى الحكم فيها، وما يريد الباحث إضافته إلى هذه المعلومات الحديث بشكل خاص عن نيابة الأحوال الشخصية بشكل تفصيلي، وكيفية إثباتها للحرمة الشرعية سواء المتعلقة بغير الله تعالى أو بحقوق الأفراد.

٩. الأحكام القضائية الشرعية، وسام السعوط^{١٥}، تضمن الكتاب مقدمة وخمسة أبواب، جاء في الباب الأول منه حول موضوع الأحكام القضائية الشرعية ومراحل تطورها ومبادئ التنظيم القضائي في القانون اللبناني، أما الباب الثاني فكان بعنوان الدعوى الشرعية والقانونية والذي ذكر فيه عن تفاصيل الدعوى الشرعية وشروط صحة الحكم في الشريعة الإسلامية، وكذلك الدعوى القانونية.

١٥. السعوط، وسام أحمد. ٢٠٠٩. الأحكام القضائية الشرعية دراسة فقهية قانونية مقارنة. بيروت. لبنان. منشورات الحلبي القانونية.

واشتمل الباب الثالث على موضوع الدفوع في الفقه والقانون حيث بيّن فيه ماهية الدفوع وأنواعها في الفقه والقانون، وأنواع الدفوع الإجرائية وأصول التبليغ، وفي الباب الرابع ذكر فيه القرارات الرجائية والأوامر على العرائض في الفقه والقانون، وما يخص الباب الخامس والأخير فجاء بعنوان القرارات القضائية تحديث فيه عن معاملات الأتام وأصولها، والنظرية العامة للحكم القضائي، وأيضاً الطعن في الأحكام.

يرى الباحث بأن هذا الكتاب يمكن أن يساهم في الحديث عن الدعاوى وتفاصيلها، وكذلك أصول التبليغ والطعن في الأحكام، وخلا من البحث الحديث عن النيابة الشرعية وكيفية إثباتها للحقوق الشرعية وهذا ما سيشهه الباحث ان شاء الله تعالى.

١٠. دور القضاء الشرعي في إصلاح الأسرة: ناصر جبر القرم، رسالة ماجستير، جامعة القدس- فلسطين، تكون الكتاب من أربعة فصول ثمانية، حيث تناول في الفصل الأول عن القضاء الشرعي في فلسطين واختصاصات المحاكم الشرعية في الضفة الغربية، وكذلك أسس التنظيم القضائي، وواجبات القاضي وآدابه.

وتناول في الفصل الثاني موضوع الأسرة في القضاء الشرعي في فلسطين، حيث عرّف الأسرة والمحافظة على ترابط الأسرة وتماسكها، وحقوق الأبناء والوالدين في القضاء الشرعي وكذلك الوصية في القضاء الشرعي.

أما الفصل الثالث فكتب فيه عن موضوع هيكلية القضاء الشرعي في الضفة الغربية، حيث ذكر نيابة الأحوال الشخصية، ودائرة الإرشاد والإصلاح الأسري وكذلك صندوق مؤسسة إدارة وتنمية أموال الأيتام، أما الفصل الرابع والأخير فذكر فيه أضواء على بعض جوانب القضاء الشرعي في إصلاح الأسرة من خلال قانون الأحوال الشخصية في الضفة الغربية، وتحدث فيه عن أسباب سقوط حق الحضانة، وبعض الملاحظات على الحضانة والضم عند الحنفية، والدية وإثبات النسب والمسكن الشرعي وأحكام العدة والطلاق، وكذلك التفريق بين الزوجين.

ويرى الباحث بأن هذا الكتاب يعد مرجعاً لهذه الدراسة، كونه يحتوي على معلومات حول القضاء الشرعي في فلسطين وكذلك النيابة الشرعية وتشكيلها، ولكن الباحث يرى بأن هذا الكتاب لا يتحدث عن كيفية إثبات نيابة الأحوال الشخصية للمحقق الشرعية، وما هي الخطوات والإجراءات المتبعة في ذلك، وهذا ما سيبيته الباحث.

ثانياً: رسائل الماجستير

١. دفع الدعوى في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في نظام المرافعات الشرعية السعودي^{١٧}، علي حسن العتمي، وهي رسالة ماجستير، من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، تكونت الدراسة من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول وفصل تطبيقي، وخاتمة.

١٧. العتمي، علي جعفر. ١٤٢٥هـ. دفع الدعوى في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في نظام المرافعات الشرعية السعودي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

حيث تناول في الفصل الأول موضوع فقه الدعوى في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي، أما الفصل الثاني فتحدث عن دفع الدعوى في الفقه الإسلامي، وأما الفصل الثالث فكان بعنوان دفع الدعوى في نظام المرافعات الشرعية السعودي.

وما يهم الباحث من هذه الرسالة هو الفصل الأول، في التعريف بالدعوى وبيان حكمها وأطرافها، ويرى الباحث بأن هذه الرسالة لم تفصل الحديث عن النيابة الشرعية وكيفية إثبات الدعوى من خلالها، وهذا ما سيطلبه الباحث في دراسته إن شاء الله تعالى.

٢. مبدأ استقلال القضاء في الدولة الإسلامية^{١٨}، أحمد صيام أبو حمد، رسالة ماجستير، تضمنت الرسالة مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، ذكر في الفصل الأول السلطات في الدولة الإسلامية وهي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ومن أقسام وظائف كل منها، وتحدث في الفصل الثاني عن مفهوم استقلال القضاء وأسسه في الدولة الإسلامية ومبادئها، حيث بين مفهوم استقلال القضاء وأسسه، وذكر مؤيدات استقلال القضاء والقوانين المستخدمة في استقلال القضاء في الأنظمة الوضعية، أما الفصل الثالث فجاء فيه عن ضمانات استقلال القضاء ومظاهره في الإسلام.

١٨. أبو حمد، أحمد صيام. ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م. مبدأ استقلال القضاء في الدولة الإسلامية. رسالة ماجستير. كلية الشريعة. قسم القضاء الشرعي. الجامعة الإسلامية. غزة. فلسطين.

وما يهم الباحث في هذه الرسالة هو الحديث عن أنواع الاختصاص لدى المحاكم الشرعية، ولا يوجد في هذا البحث رأي الباحث ما يتحدث عن السلطة القضائية وأقسامها بشكل تفصيلي ومن ضمنها نيابة الأحوال الشخصية والقضاء الشرعي بشكل عام، وهذا ما سيبيّنه الباحث في دراسته بإذن الله تعالى.

٣. الحسبة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية^{١٩}، لصاح شاهين، وهي رسالة ماجستير من جامعة الخليل- فلسطين. تكونت من مقدمة ومقيد وأربعة فصول وخاتمة، وما يهم الباحث في هذه الرسالة هو المبحثان الثاني والثالث من الفصل الثاني، وهما الفصل الثالث، حيث تناول في المبحث الثاني من الفصل الثاني موضوع ولاية الحسبة في المحاكم الشرعية لنيابة الأحوال الشخصية) وتضمن تعريف الادعاء باسم الحق العام ونشأته، وكذلك نشأة نيابة دائرة الأحوال الشخصية والصلاحيات الوظيفية والمكانية، وأيضاً دراسة نظام الأحوال الشخصية الفلسطيني ونيابة الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية.

أما المبحث الثالث فتحدث فيه عن وكيل نيابة الأحوال الشخصية، شروطه وواجباته الإدارية وسلطته و ضماناته ومسائلته وضوابطه ومعاونوه وآلية إقامة الدعوى أمام القضاء.

وفي الفصل الثالث الذي تكون من ستة مباحث، تناول فيه موضوع الحسبة في المحاكم الشرعية وإجراءات إثبات الوقف، ففي المبحث الأول تناول دعوى الحسبة وفي المبحث الثاني عرف الوقف وتاريخه وإنشأؤه ومشروعيته وأركانه، وأما المبحث الثالث فكان عن دعوى إثبات الوقف، والمبحث الرابع تناول فيه

١٩. شاهين، صلاح. ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م. الحسبة وتطبيقاتها في المحاكم الشرعية. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. قسم القضاء الشرعي. جامعة الخليل. فلسطين.

شروط ومسوّغات دعوى إثبات الوقف، وفيما يخص المبحث الخامس فتناول الدفع الواردة على دعوى إثبات الوقف، أما المبحث السادس والأخير فبيّن فيه إجراءات المحاكمة وصدور الحكم.

وسيستفيد الباحث من الرسالة من خلال دراسة مشروع نظام نيابة الأحوال الشخصية، وما لم يجده الباحث في هذه الرسالة عدم بيان دور النيابة الشرعية في إثبات الحقوق العامة الشرعية، وكذلك بيان أقسام القضايا وتفصيلاتها التي تختص بها نيابة الأحوال الشرعية، الذي سيذكرها الباحث في رسالته.

٤. دور النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية في فلسطين (دراسة مقارنة)^{٢٠}، محمود صعابنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، تناول الباحث في رسالته التي اشتملت على فصل تمهيدي وفصلين اثنين وخاتمة، ذكر في الفصل التمهيدي موضوعات عن ثقافة النيابة العامة في القانون وتطورها، وتاريخ نشأتها في فلسطين، ومفهومها ونشأتها، وذكر في الفصل الأول عن دور النيابة العامة في مرحلة ما قبل المحاكمة، وفي الفصل الثاني دور النيابة العامة في مرحلة المحاكمة وسيستفيد الباحث من هذه الرسالة من خلال التعرف بطرق الاستئناف في المحاكم، ويرى الباحث بأن الحديث عن النيابة الشرعية وكيفية إثباتها لدعاوى الحقوق الشرعية غير موجود في الرسالة، وهذا ما سيبينه الباحث في دراسته.

٢٠. صعابنة، محمود نظمي. ٢٠١١م. دور النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية في فلسطين (دراسة مقارنة). رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

٥. التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه وأثره في القضاء الإسلامي^{٢١}، صالح جبارين، رسالة ماجستير، جامعة الخليل، اشتملت الرسالة على فصل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تناول في الفصل التمهيدي موضوع الدعوى والمحاكمة في الشريعة الإسلامية، من حيث تعريف الدعوى ومشروعيتها وركنها، وتحدث في الفصل الأول عن شروط المدّعي والمدّعى عليه في القضاء الإسلامي، أما الفصل الثاني فذكر فيه الاتجاهات الفقهية في التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه في الشريعة الإسلامية، والفصل الثالث والأخير تناول في الآفاق المترتبة على التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه في القضاء الإسلامي.

وسيرى الباحث من هذه الدراسة هو الفصل التمهيدي في الحديث عن الأهلية لدى الإنسان، ويرى الباحث بأن هذه الرسالة لم تتحدث عن موضع النيابة الشرعية وكيفية إثبات دعاوى الحقوق الشرعية، وهذا ما سيبينه الباحث في بحثه إن شاء الله تعالى.

الأبحاث والتقارير

١. ملامح وآفاق تطور القضاء الشرعي في فلسطين^{٢٢}، تيسير التميمي، بحث مقدّم إلى ندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، حيث تكون البحث من تمهيد وفصلين، حيث تناول التمهيد مكانة القضاء في الإسلام، وأبرز التطورات التي طرأت عليه.

٢١. جبارين، صالح يونس، د-ت. التمييز بين المدّعي والمدّعى عليه وأثره في القضاء الإسلامي. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. برنامج القضاء الشرعي. جامعة الخليل. فلسطين.

٢٢. التميمي، تيسير. ٢٠٠٦م. ملامح وآفاق تطور القضاء الشرعي في فلسطين. بحث مقدم لندوة القضاء الشرعي في العصر الحاضر. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الشارقة.

أما الفصل الأول فتناول القضاء الشرعي في فلسطين في العصر الحاضر، وتحدث فيه عن اختصاصات القضاء الشرعي في فلسطين، والمستجدات الإدارية والقانونية في القضاء الشرعي، وتحدث في الفصل الثاني حول تطور القضاء الشرعي في فلسطين، وتناول فيه التطور الإداري والقانوني وكذلك الطموحات والآمال.

ويرى الباحث بأن هذا البحث لا يشكل دراسة معمقة في موضوع النيابة الشرعية وكيفية إثباتها للحق العام الشرعي، وهذا ما سيجعله الباحث في دراسته بإذن الله تعالى.

٢. تقرير حول القضاء الشرعي في فلسطين (تحديات وآفاق)^{٢٣}، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، تحدث هذا التقرير في فصلين، تناول الفصل الأول تقييم الإطار التشريعي والمؤسسي للقضاء الشرعي، والفصل الثاني تناول بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في القضاء، وكذلك نتائج وتوصيات. ويرى الباحث بأن هذا التقرير يحتوي على معلومات قيمة والاستفادة منه من ناحية التعرف على الإطار المؤسسي للقضاء الشرعي في فلسطين، ولكن الباحث يرى بأن هذا التقرير يحتوي على معلومات محدودة وليست موسعة وشاملة في المجال نيابة الأحوال الشخصية، وهذا ما سيبينه الباحث إن شاء الله تعالى.

وخلاصة الدراسات السابقة أنها تحدثت عن القضاء في الإسلام والقضايا والأحكام في المحاكم الشرعية والدعوى والإثبات، وبيّنت أن النيابة الشرعية تعد جزءاً من الحسبة المشروعة في الإسلام، وكذلك تحدثت عن

٢٣. جبعي، عنان. ٢٠١٢م. تقرير حول القضاء الشرعي في فلسطين (تحديات وآفاق). الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) سلسلة تقارير (٥٠). رام الله. فلسطين.

القضاء ودوره في إصلاح الأسرة، وبيّنت أيضاً الدراسات السابقة الدعوى في الفقه الإسلامي، وتطبيقات الحسبة في المحاكم الشرعية في فلسطين.

وما تخلو منه جميع الدراسات السابقة الحديث عن نيابة الأحوال الشخصية بشكل خاص ومفصل، إلا ما احتوت عليه بعض الدراسات من ذكر لمعلومات عن النيابة بشكل عام، وهذا ما تتميز به هذه الدراسة حيث أنها جاءت لتبحث في موضوع نيابة الأحوال الشخصية في فلسطين من الجانب الشرعي والقانوني والتبعية الإدارية أيضاً، وكذلك إجراءات رفع دعوى الحق العام الشرعي، وعرض لنماذج من قضاياها.